رأي

[...] دعم الصمود الحقيقي

[...] في عمان ان وفدا عن [...] الفلسطينية الاردنية العليا [...] سيقوم ، قريبا ، بزيارة [...] الدول العربية المشاركة في [...] صندوق الدعم للاراضي [...] والذي قررت قمة بغداد [...]

[...] ان الهدف من هذه الجولة [...] هو استيفاء حصص الدول [...] المحتلة في الصندوق [...] . وفي تقديرنا ان ما يساعد [...] على الخروج بنتائج ايجابية [...] عليها هو تركيزها على ان [...] الصندوق المقترح سيصرف فعلا [...] دعم الصمود الحقيقي في [...] المحتلة مما يتطلب التخلي [...] الممارسات السابقة التي [...] في صرف اموال الصمود . [...] اعتاد المواطنون في [...] المحتلة على التندر على [...] اموال الصمود لانهم [...] منها ، وبحق وسيلة [...] النفعي وكسب ولاءات سياسية [...] وكانت اهداف صرف اموال [...] تشمل على كل شيء ما [...] الصمود نفسه .

[...] كانت اسباب هذه [...] واضحة نتيجة لطبيعة [...] التي تقوم بصرف الاموال فاننا [...] ونطالب بأن يتغير هذا [...] . ان مشاركة ممثلين عن [...] الفلسطيني في اللجنة يجب [...] دورا اساسيا في تقرير كيفية [...] اموال الصمود بحيث توجه فعلا [...] المشاريع الجماعية والاقتصادية [...] النفع العام وليس الفردي . [...] هذا يكمن المعيار الحقيقي [...] يمكن بواسطته مواطنونا من [...] على عمل اللجنة ويلمسون [...] الآثار الايجابية لعملية الدعم [...] عن الصحف الاعلامية وعن [...] تحقيق الاهداف الداسة [...] اولئك .

فلسطين: قطاع الأسكان التعاوني في البلاد

من الظواهر الايجابية التي اخذت تطفو على السطح في بلادنا ازدياد وتطور الحركة نحو انشاء جمعيات الاسكان التعاونية . وقد تكونت مثل هذه الجمعيات في معظم مدن الضفة الغربية .

ان انشاء هذه الجمعيات هو رد فعل طبيعي للاوضاع السائدة ولازمة السكن الخانقة التي يعاني منها المواطنون والارتفاع الجنوني في ايجار البيوت السكنية . ومما يفاقم جمعيات الاسكان هم من ذوي المداخيل المتوسطة واحيانا المرتفعة وحيث ان اكثر الناس معاناة من سوء الاحوال السكنية وارتفاع الايجارات هم اناس الدخل المنخفض فان من المفروض وضع مشاريع جماعية تناسب واوضاعهم المادية توفير مصادر الدعم والاقراض بحيث تستفيد منها ايضا الطبقات والفئات الاكثر حرمانا في مجتمعنا .

هذه المشكلة هو قصور البيوت والعمارات السكنية الموجودة والتي هي قيد التشييد عن ملاحقة ازدياد الطلب على المساكن الناجم عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان وتكون عائلات جديدة والسعي الى تحسين اوضاع السكن غير الملائمة اصلا والتخفيف من الكثافة السكانية بالنسبة للغرفة التعاونية مصاعب كثيرة بموجب الواجدة وغيرها من الاسباب .

وتواجه جمعيات الاسكان علينا تذليلها . ولعل من اهم هذه العقبات هو الافتقار الى مصادر الاقراض الطويل المدى وبفائدة مخفضة وعجز الجهود الفردية لاعضاء هذه الجمعيات عن توفير المبالغ الكبيرة اللازمة لعملية اقامة وبناء المساكن . ومن هنا فان قيام مختلف المصادر بدعم هذه المشاريع يكتسب اهمية كبيرة وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها بلادنا

نقطة اخيرة يجب ان نشير اليها هنا وهي ان معظم المشاركين في

الصين والغرب

عقدت جمهورية الصين الشعبية اتفاقية اولية مع شركة "ايلاند كريك كول" وهي فرع من الاحتكار البترول. الضخم "اوكسيدنتال بترولوم" تقوم بموجبها الشركة الامريكية باستثمار الاموال في استخراج الفحم بالصين .

وقد اعلن ارمند هامر رئيس شركة اوكسيدنتال لدى عودته من بكين ان التوقيع النهائي على الاتفاقية سيتم بعد ان تلغي الحكومة الصينية قرارها السابق بمنع الشركات الاجنبية من العمل في الصين والذي يتوقع ان يجري قريبا جدا .

وقال هامر ان شركته ستقوم بتقديم الالات والمعدات للمشروع بينما تقوم الصين بتقديم اليد العاملة .

هل ستحدث أعجوبة اقتصادية في مصر

لا يزال الاقتصاد المصري الذي وصل الى طريق مسدود ، بسبب سياسة الانفتاح ، يراوح في مكانه للسنة الثانية .

وقد انهارت الصناعة والزراعة وازدادت ديون مصر الخارجية والعجز في ميزانية الدولة الى حجوم لم يسبق لها مثيل .

وان القاهرة الرسمية بالذات تعترف بهذه الحقيقة . ويتضح من معطيات الصحافة المصرية ، ان ثمة ١٫٥ مليون عامل عاطل عن العمل في البلاد . وقد وضعت امام الدعاية المصرية بعد التوقيع على الاتفاقية المنفردة ، المهمة التالية : اظهار صفقة واشنطن وبكافة الوسائل ، على انها البداية لازدهار البلاد في المستقبل .

ويبرزون هنا ما يسمى بخطة كارتر الخاصة بمصر ، اي الوعود التي منحت للرئيس السادات . حول المساعدة الاقتصادية ، ويقال بأن المبلغ يكاد يصل الى "١٥" مليار دولار خلال السنوات القريبة القادمة بحيث يمكنه ان ينجز المشروعات الصناعية والزراعية الجبارة ، حسب ما عبرت عنه مدة صحيفة الاهرام . غير انهم في الولايات المتحدة ، يخططون بشكل اكثر تواضعا . فقد طلب الرئيس كارتر من الكونغرس حوالي المليار ونصف المليار دولار الى مصر ، علما بأن القسم الاكبر من هذا المبلغ ، سيخصص لمشتريات مصر من السلاح الامريكي .

وبينما يبنون في القاهرة قصورا على الرمال ، ويعلنون على الشعب اشياء لا وجود لها ، ولن يكون لها وجود على الاطلاق على الارجح ، فان مصر حرمت من العون الحقيقي الذي كانت البلدان العربية تقدمه لها ، بصفتها ضحية للعدوان الاسرائيلي ...

ويفيد بعض المعطيات ان هذه المساعدات ، قد بلغت خلال السنوات الخمس الاخيرة ١٧ مليار دولار . وبفضل هذه المساعدة بالذات تمكن الاقتصاد المصري ، من الوقوف على قدميه .

وكتبت صحيفة "دي فيلت" الالمانية الغربية ، انه لم يعد لدى السادات ما يدفعه لمشتريات البضائع من الولايات المتحدة والماسا العربية ، نظرا لانه لم يعد يرد الى الحساب المصري ، المبالغ الضرورية ولكن تلك ما هي سوى البداية وحسب . فالمقاطعة العربية ، لا تقتصر على وقف المساعدة المالية . ومن الممكن ان تحرم مصر من توريدات النفط العربي كما ان نشاطها التجاري سيخضع للمقاطعة في العالم العربي .

وقد اتخذت حكومتا العراق والعربية السعودية ، قرارا بالتخلي عن استخدام انابيب النفط المصرية المنشأة ضمن اطار سياسة الانفتاح . والتي تعتبرها الدعاية المصرية من منشآت البلاد الرئيسية .

هذا وستمس ايضا مقاطعة قناة السويس ، التي تمر عبرها ناقلات النفط العربية ، ويرى الاختصاصيون ان كافة هذه الاجراءات ، انما تهدد مصر بخسائر واضرار فادحة .

ثمة حقيقة اخرى ، تتعلق بآمال القاهرة . فمنذ عدة اشهر يرأس "البارون روتشيلد" احد طواغيت الرأسمال ، لجنة تضم عددا من المصارف الغربية التابعة للرأسمال الصهيوني وهي مختصة بدراسة الافاق الاقتصادية للاتفاقية المصرية الاسرائيلية .

وتبدي اسرائيل رغبة حارة . بالاسراع في اقامة علاقات تجارية واقتصادية طبيعية مع مصر . فهناك تم وضع عدد من المشاريع الاقتصادية على اساس استثمار القوة العاملة المصرية الرخيصة . ولكن ماذا يحدث في الواقع ؟؟ .

من جهة حرمت مصر من المصدر الوحيد والثابت للمساعدة . الا وهو البلدان العربية ومن جهة اخرى . يعدون مصر ببضعة ملايين من الدولارات ، بشرط ان تشترى بها اسلحة امريكية . وعلى ان يتم التسديد بفوائد جيدة ...

وبالاضافة الى كل ذلك ، تتحرك اطماع الطواغيت الرأسماليين الى الاقتصاد المصري ، السائر الى الوراء لتحطيمه نهائيا . وغدا ستجلب الى الشعب المصري وبالتأكيد ، حرمانات قاسية جديدة والذنب في ذلك انما يقع على السادات وحسب .

[...]د الاقتصادي في أميركا أصبح وشيكا

[...] يتذكر قراء "الطليعة" ان [...] قد اشارت في بعض [...] الاشهر الثلاثة الماضية [...] التي انتشرت حول [...] حالة من الهبوط [...] الشديد في الولايات [...] الامريكية . وحينها كانت [...] لا تخرج عن اطار [...] من علماء الاقتصاد [...] والابحاث . ودأبت ادارة [...] الامريكي على نعت هذه [...] بانها "متشائمة" و "لا [...] الوضع الاقتصادي في [...] المتحدة" .

[...] تجري الفعاليات [...] في اميركا خلال الاشهر [...] الماضية قد بين بما لا يدع [...] صحة التوقعات المشار [...] لم يعد بالامكان التغطية [...] والتقليل من خطورة نتائج [...] الاقتصادي على مجمل [...] الاقتصادي الاميركي .

[...] نشرت مجلة "نيوزويك" [...] (عدد ٧٩/٦/١١) الى [...] ان "معظم المحللين [...] غير الرسميين في [...] يصرون على ان [...] الامريكي سيتخبط قريبا في [...] الهبوط الاقتصادي الواضح [...] التي تراود اذهان [...] المحللين هو متى ستبدأ [...] وما مدى عمقها وما هو [...] على معدل التضخم [...] .

[...] المحللون شواهد وادلة على اقتراب الهبوط الاقتصادي فالبيع بالمفرق قد هبط وللشهر الرابع على التوالي وقلت الطلبيات على المصانع في شهر نيسان بنسبة ١٫٦ بالمئة . كما زاد عدد العاطلين عن العمل خلال الشهرين الماضيين بنصف مليون عامل . و بالاضافة الى ذلك فقد ازداد تكدس السلع والبضائع في مخازن المصانع والشركات الكبيرة مما يعكس قلة الطلب على السلع ــ وهذه احدى العلامات المؤشرة على الهبوط الاقتصادي .

ومن ناحية اخرى فقد اعلنت دائرة الاحصاءات الاميركية ان المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البلاد قد شهدت ثلاث حالات سلبية (اقل من الصفر) خلال الاشهر الاربعة الاولى من العام الحالي وهو اكبر انخفاض لها في شهر نيسان الماضي حيث بلغ ــ ٣٫٣ بالمئة .

هذا وتستمر الزيادة في الاسعار حيث يبلغ معدلها السنوي ١٣ بالمئة وهي تزيد كثيرا عن الزيادة الحاصلة في مستوى الاجور . ووفقا لما ذكرته مجلة "ايكونوميست" اللندنية (عدد ٧٩/٦/٢) فان الادارة الاميركية نفسها قد فقدت اى امل في علاج قريب للحالة . كما ان رئيس مجلس الاجور والاسعار الاميركي الفرد كان صرح بأنه "لا يستطيع ان يتصور وجود اية طريقة لمنع التدهور في حالة الاميركيين المعيشية" .

ثبات الأسعار في الاتحاد السوفياتي

تتناقل وسائل الاعلام وبشكل يومي تقريبا الاخبار حول ارتفاع الاسعار في عدد كبير من بلدان العالم ، ويعيش المواطنون في بلادنا دوامة ارتفاع الاسعار المستمر بما يفرزه ذلك من ترد مخيف في اوضاعهم المعيشية والاقتصادية .

وتحاول اجهزة الاعلام الغربية ان تدخل في اذهان الناس في مختلف البلدان ان ارتفاع الاسعار هو ظاهرة عالمية ، طبيعية ، ولا مفر منها ، الا ان ذلك ابعد ما يكون عن الحقيقة . فان ارتفاع الاسعار ظاهرة عادية فقط بالنسبة للدول الرأسمالية او تلك المتأثرة المرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية شأنها شأن الظواهر السلبية الاخرى التي يفرزها النظام الرأسمالي كالتضخم النقدي والازمات الاقتصادية والبطالة الخ ...

ويعرف العالم نمطا اخر للانتاج تنتفي فيه ظاهرة ارتفاع الاسعار الا وهو النمط الاشتراكي وفي محاولة من "الطليعة" لتعريف القارئ بحقيقة الامر ننقل فيما يلي وبتصرف مقالا للاقتصادي السوفياتي الدكتور كونستانتين رازين يلقي فيه الاضواء على قضية الاسعار في الاتحاد السوفياتي :

ان جهود الدولة السوفياتية لتأمين ثبات الاسعار هي احدى اكثر العوامل اهمية في رفع مستوى المعيشة ، كما ان النمو الاقتصادي المخطط والمستمر هو القاعدة التي يستند اليها ثبات الاسعار . وتتمثل مظاهر هذه السياسة الرئيسية في تخطيط الدولة لاسعار البيع بالمفرق ولنمو موارد البضائع والاسعار والمواد الاستهلاكية التي تضعها اجهزة الدولة المسؤولة .

ويترافق مع ثبات اسعار المفرق لجميع المواد الغذائية الرئيسية والمواد الاستهلاكية ، تخفيض اسعار بعض السلع وذلك بفضل زيادة انتاجها وارتفاع مداخيل المواطنين فقد زاد معدل دخل العامل الصناعي او الموظف عام ١٩٧٨ بنسبة ٢٨٠ بالمئة عما كان عليه سنة ١٩٤٠ بينما بلغت هذه الزيادة بالنسبة للمزارعين التعاونيين ٥٥٠ بالمئة .

وجرى في السنوات القليلة الماضية تخفيض اسعار اجهزة التلفزيون والقماش الصناعي عدة مرات . وخفضت اسعار العديد من السلع كالملابس والثلاجات وماكنات الغسيل والدراجات النارية وغيرها من ادوات الرياضة والادوات المنزلية

وبقيت اسعار الاغلبية الساحقة من المواد الغذائية على نفس المستوى المنخفض خلال السنوات العشرين الماضية . فاسعار الخبز والحبوب واللحوم والزبدة والزيوت النباتية والحليب والسكر والبيض لم تتغير منذ عام ١٩٦٥ . كما ان ايجار البيوت ــ وهو ادنى ايجار في العالم كله ــ لم يتغير منذ عام ١٩٢٨ وهو يتراوح بين ١٣٫٢ كوبيكا الى ١٦٫٥ كوبيكا للمتر المربع من المساحة السكنية في الشهر (الروبل يساوي ١٠٠ كوبيك ويعادل تقريبا ١٫٥ دولار) .

ولكن هل يعني ذلك انه لا يتم اية زيادات في الاسعار في الاتحاد السوفياتي ؟ قطعا لا فاحيانا تتم مثل هذه الزيادات ولكن في حالات محددة كتحسين نوع السلعة وتطويرها مما يعني زيادة تكلفتها او زيادة اسعار بعض السلع الذي يشتريها الاتحاد السوفياتي من الدول الرأسمالية والتي تتعرض في البلاد المصدرة نفسها الى ارتفاع كبير في سعرها .

ان الاتجاه الرئيسي للسياسة السعرية في الاتحاد السوفياتي ينصب في اتجاه خدمة مصالح الشغيلة السوفيات ولذلك فهو بعيد عن الازمات والتضخم الرأسمالي الجامح الذي تشهده الدول الرأسمالية جميعا

الشراع

× صدر عدد حزيران من مجلة الشراع المقدسية وتضم الشراع بين جنباتها موضوعات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ومجموعة من الاخبار المختلفة . واجمل رئيس التحرير مسيرة الشراع في عام من خلال مقالة استحوذت على ثلاث صفحات من المجلة .